

في اخوات كان واما المنادي المفرد والفعل المتكسر فقد ذكرها قبل  
 ولم يذكرها خاتما في خصوص المرفوعات لداعية الاختصار ثم  
**قوله** المنادي للمضارع وينبغيه الاولى عدم التثنية بطلان  
 ونسبه لتثنية المتكسر فانه في محله نصب كاسم لان الضم  
 هنا في عدد المنصوبات مطلقا وتوجله وبدل لهد اما سياتي من  
 تقسيمه المنعول الى ظاهر والي مضمر فاذا المضمر منصوب محلا  
 فالمنادي مطلقا من المنصوبات لكت ان كان مضافا او سببا لمضاف  
 نصب لفظا والا نصب محلا فهو منصوب اما لفظا او محلا **قوله**  
 اذا دخل عليه فاصف ولم يتصل باخره شي اي يقتضي سناه  
 تكون النسوة ويؤن التوكيد وكد ان تقول الحاجة اليه القيد  
 اي قوله ولم يتصل به لان الضم في المنصوبات ولو محلا او لفظا  
 والفعل الذي دخلت عليه اجدي التوسيع ودخل عليه الفاعل  
 فهو وان كان مبنيا وكذا في محله نصب **قوله** الاول للمفعول به  
 الاسم موصول ومفعول صفتة والمها في به عائد على ال ونايب  
 الفاعل ضمير مستتر عائد على الفعل المتكسر من لفظه مفعول  
 اذا التقدير بالاسم الذي فعل به الفعل وقس على هذا المنعول  
 معه والمفعول منه والمفعول له هكذا اقر الناظر الجليل  
 قال شيخنا طبرم على جعل نايب الفاعل ضمير مستتر في مفعوله  
 جريان الصلة على غير من هو له فيكون الوجه الابرار واذ يقال  
 المنعول هو فالاصناف الغائب الفاعل الجار والمجرور والاضمار  
 في الوصف والمبالا لصاق الذي فعل به الفعل وقس الباقي **قوله**  
 وهو الاسم اي صفة لغيره زيد او قايلا كقوله تعالى  
 ولا تخافون ان تصم اشترطتم اي الاشرار وحقوا حب ان تفهم  
 فان واما دخلت عليه في تأويل مصدر والتقدير واجب فهمك  
**قوله** الذي وقع عليه فعل الفاعل اي بلا واسطة فيخرج المجرور  
 في نحو سررت بزيد فانه وقع عليه فعل الفاعل وهو المجرور تحت  
 لكن لو اسقط حرف الجر ومثله المنادي خوفا عبد الله فانه وان  
 كان في الحقيقة كل منهما مفعولا به لكنه لا يعلق عليه  
 في الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله وقع عليه فعل الفاعل بعيد

الغير

انه

انه لا بد من وجود ذلك المفعول به قبل وقوع الفعل علمه  
 ومن لم اعرب كغيره له تعالى خلق الله السموات والارضين مفعول  
 مفعولا مطلقا لا مفعولا به قال في الخطي والصواب انه مفعول  
 به على حد بنيت الدابر فان قلت ان التعريف غير مانع من قوله  
 زيد في قوله زيد صرته فان الفعل واقع على ضميره الذي هو  
 عينه فيكون واقعا عليه في المعنى فالجواب **قوله** ان المراد بوجوه  
 بوقوع فعل الفاعل عليه ان يكون الاسم وضع للدلالة على  
 انه وقع عليه الفعل فيجوز زيد في المثال المذكور فان الفعل وانه  
 وان كان واقعا عليه في المعنى الا انه لم يوضع لذلك لانه عائد  
 وانما وضع للاخبار عنه **قوله** ويصح تقيده عنه قال العلامة الله  
 السنوي الا واورا في عينه ووجهه شيئا بان المراد النوا والفعل  
 لا محجة صحته بل المثال الذي ذكره والحمل للواو في كل  
 الواو في قوله ويصح مجموعا وذلك لان المراد ان المفعول به اما  
 ان يتعلق به الفعل او يتق عليه لانها لا يجمع فيه امران الوقوع  
 عليه وصحة التقيد واللاما دخل في صرته زيد لا تتعا القيد  
 الاوكة وهو وقوسه الفعل علمه كما اعترض به وهو هذا كله اعترض  
 بانه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد بوقوعه عليه تعلق الفعل  
 به اعم من ان يكون على جملة الموقوفات والتقيد وكل هذا سببي  
 على ان قوله ويصح التقيد وانما هو المتأخر ويصح ان يكون  
 كلما مبينا فبعد تمام الترتيب لدفع ما يتوهم ان التعريف  
 لا يسجل مفعولا للفعل المستوفى فاذا انه يصح التقيد وهو دخل  
 لما ان المراد بالوقوع مطلق التعلق **قوله** ولا يلحق الا في الاختصار  
 اي في حالة الاختصار فخرجت حالة الضرورة شيئا في قول الله

الشاعر

وما نبالي اذا ما حنت جارتنا ان لا يجاورنا الا اياك ديار  
 اذ القاصي الا انا في ما لم تحصل موضع المنفصل وانحر البور  
 سرود ذلك وانشد بيد اياك سواي ولتو اليه  
 اعود برب العرش من فية بعثت على محالي عوضا الة يا صر  
 الا اياه ثم ان جمع بين القيد وبين اي قوله ما لا يتقدم على عامله

لا يزال

وبعد